اقتصاد

العراق: سخط برلماني من «رهن النفط»

بغداد ـ **سلام الجاف**

يتصاعد السخط في العراق إزاء صفقات بيع النفط بالدفع المسبق، الذي انتهجته الحكومة في الآونة الأخيرة، ضمن حزمة معالجات سريعة لتلافي الأزمة المالية في البلاد، ومساعيها لتأمين المرتبات ونفقات الموازنة التشغيلية، ليعرب نواب في البرلمان عن مخاوفهم من استمرار هذا النوع من الصفقات، على اعتبار أنها ترهن ثروات البلاد دون مراعاة أي تطورات مستقبلية قد تدفع الأسعار للصعود.

وأظهرت وثيقة وفق وكالة رويترز أخيرا أن شركة تسويق النفط العراقية (سومو) عرضت 4 ملايين برميل من خام البصرة الخفيف والمتوسط عبر عطاءات فورية في 13 يناير/ كانون الثاني الجاري، مشيرة إلى أن إجمالي الكمية يبدو أكبر مما تشهده عادة العطاءات الفورية الشهرية لسومو في الآونة الأخيرة. وهذا الإجراء هو الثالث من نوعه خلال الشهرين الماضيين، إذ سبق أن أكدت تقارير نفطية عراقية بيع العراق كميات من خام البصرة إلى الصين وتسلم ثمنها مقدماً وفق سعر البرميل المعتمد بتاريخ توقيع الصفقة. وقال برلماني عراقي بارز لـ«العربي الجديد» إن لجنة الطاقة تستعد لتوجيه طلب استدعاء لوزير النفط للاستفهام منه حول صفقات البيع المسبق للخام التي انتهجتها الحكومة ومدى تأثيرها على البلاد، وما إذا كانت ستحدث خللا في موازنات السنوات المقبلة. في السياق، اعتبر مقرر اللجنة المالية في البرلمان فلاح الخفاجي أن مثل هذه الصفقات قد تحمل شبهات فساد، ما يتطلب تحركا لوقف هذه المعاملات التي تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي. وقال الخفاجي في حديث مع «العربي الجديد» إن بيع النفط بصفقات دفع مسبقة «سياسة غير صحيحة» من قبل الحكومة، مضيفا أن «البرلمان لا يمكن أن يسكت على مثل هذه الصفقات، إذ إنها باب من أبواب الفساد». وتابع أن «أموال هذه الصفقات لا تدخل ضمن الموازنة، وتحتاج متابعة ومراقبة ومعرفة مصير الأموال التي تحقق منها».

الصفقة أثارت حفيظة نواب محافظة البصرة، والتي عدّوها بمثابة «سرقة من أموال المحافظة»، كون النفط المباع هو من حقول البصرة. وقال النائب رامي السكيني، لـ«العربي الجديد»، إن «الصادرات النفطية لا تعطي كل الاستحقاقات للبصرة من التصدير، وهي المحافظة المنتجة للنفط، والتي تتحمل المخلفات النفطية وأضرارها البيئية». وأضاف السكيني: «أعتقد أن هناك اتفاقا وتنسيقا ومجاملة بين الحكومة المحلية والمركزية ووزارة النفط بشأن تلك الصفقة»، مؤكدا «إذا ما استمرت الحكومة بتلك الصفقات فإن الشارع البصري لن يسكت على ذلك، فلن نقبل بأن ترفد البصرة المحافظات الأخرى من نفطها ولا تحصل هي على استحقاقها».

في المقابل، قال الخبير في الشأن النفطي أحمد المنصوري، لـ«العربي الجديد»، إن الاعتراضات على صفقات الدفع المسبق سياسية ولا يوجد شيء يستدعي الخوف منها. واعتبر المنصوري أن الكميات المباعة «قليلة وليست ضخمة بما يستدعي الخوف من رهن العراق نفطه لأشهر عدة من التصدير على سبيل المثال، لذا الموضوع هو مناورة حكومية لتوفير العملة الصعبة، والاعتراضات في هذا الوقت من قبل نواب بالبرلمان ذات دوافع سياسية من كتل مناوئة للحكومة.

(Getty)

انتعاش الريال الإيراني

سجّلت العملة الإيرانية انتعاشاً على غير المتوقع في السوق الحرة، بينما وسعت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب العقوبات على قطاع المعادن الإيراني في إطار الحظر المشدد على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالتزامن مع استمرار نذر الحرب رغم اقتراب ولاية ترامب من نهايتها يوم الأربعاء المقبل. وصعد الريال في تعاملات، أمس السبت، إلى مستوى 230 ألف ريال للدولار الواحد، مكتسباً نحو 13% في غضون عشرة أيام، منها 8% خلال الأيام الثلاثة الأخيرة فقط، وفق رصد لـ«العربي الجديد»، إذ كان يجرى تداوله في الأسبوع الأول من يناير/ كانون الثاني عند 260 ألف ريال للدولار. وتضررت العملة الإيرانية بشدة منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي في مايو/ أيار 2018 وفرض عقوبات خانقة على طهران، خسر معها الريال نحو 800% من قيمته.

أخبار

تركيا تستهدف تطوير تقنيات الطاقة

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن بلاده تهدف لأن تصبح مركزا لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة، وليس إنتاجها فقط، مشيرا في كلمة له، أمس السبت، خلال مشاركته عبر اتصال مرئي من إسطنبول، في

مراسم افتتاح جملة مشاريع في مجال الطاقة والموارد الطبيعية بولاية مانيسا، غربي البلاد، إلى أن تركيا تأتي في المرتبة الأولى أوروبيا، والرابعة عالميا، في توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية الجوفية.

خفض الرسوم الجمركية يفيد أميركا

كشف تقرير نشره مجلس الأعمال الأميركي الصيني، أن خفضا «ولو معتدلا» في الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصينية سيكون له تأثير مفيد على النمو الاقتصادي والتوظيف في الولايات المتحدة. وقال المجلس الذي يضم 200 شركة أميركية تتعاون مع الصين «في تصورنا لسيناريو خفض التصعيد في الحرب التجارية تقوم بموجبه الحكومتان بتخفيض تدريجي لمتوسط معدلات التعريفة الجمركية إلى حوالى 12% (من 19% حاليا)، يمكن للاقتصاد الأميركي أن يحقق 160 مليار دولار إضافية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال السنوات الخمس المقبلة.

مصر: اقتطاع جديد من رواتب العاملين

وافقت لجنة التضامن الاجتماعي في مجلس النواب المصري (البرلمان)، أمس السبت، على مشروع قانون مقدم من الحكومة، يقضي باقتطاع نسبة جديدة من رواتب جميع العاملين في الدولة، سواء في القطاع الحكومي، أو الخاص، أو البنوك، بدعوى تنمية موارد صندوق «تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم». ونص مشروع القانون على «خصم نسبة خمسة من عشرة آلاف، من رواتب جميع العاملين في الجهات العامة، وهيئات القطاع العام، وشركاته، وشركات قطاع الأعمال العام، وما يتبع هذه الجهات والهيئات والشركات من وحدات ذات طابع خاص، والصناديق الخاصة. والعاملون لدى الأشخاص الاعتبارية الخاصة الذين تسري بشأنهم أحكام قانون العمل، مع استثناء العمالة غير المنتظمة أو باليومية، بحيث تتولى الجهة التي يتبعها العاملون تحصيل هذه النسبة، وتوريدها إلى الصندوق مباشرة بأي وسيلة من وسائل توريد النقدية، بما في ذلك وسائل الدفع الإلكترونية».

رؤساء «شاومي» الصينية يخسرون 5 مليارات دولار بسبب ترامب

بكين ـ **العربي الجديد**

تسببت العقوبات التي أقرها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على شركة «شاومي» الصينية، بخسائر فادحة لرؤساء الشركة التنفيذيين. وخسر لي جن المؤسس الشريك لصانعة الهواتف الذكية منذ حوالي عقد من الزمان، حوالي 3,6 مليارات دولار من ثروته، بعدما تراجع سعر سهم الشركة بحوالي 13%، على وقع الخبر، بحسب مؤشر بلومبيرغ للأثرياء.

وفي الوقت نفسه، تراجعت ثروة لين بين، نائب رئيس الشركة، بمقدار 1,7 مليار دولار، فيما تقلصت ثروات ما لا يقل عن خمسة من المساهمين المليارديرات الآخرين. ووفق بيانات بلومبيرغ، تراجعت ثروة لي جن الذي يتملك ربع شركة شاومي إلى 27,5 مليار دولار، يوم الجمعة، بعدما كانت 33,2 مليار دولار، عندما وصلت الأسهم إلى ذروتها الأسبوع الماضي. بينما تبلغ ثروة لين بين 9,9 مليارات دولار الآن.

بدأ لي جن العام باعتباره رابع أغنى رجل أعمال في مجال التكنولوجيا في الصين، بعد جاك ما مؤسس ورئيس مجموعة «علي بابا»، الذي خسرت ثروته حوالي 10 مليارات دولار منذ نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وسط تدقيق حكومي متزايد لإمبراطوريته. وفي حين تضرر قطاع التكنولوجيا في الصين من جراء التدقيق الحكومي المتزايد في البلاد وقوائم ترامب السوداء الأخرى، كانت «شاومي» مزدهرة. وتجاوزت الشركة التي تتخذ من بكين مقراً لها مبيعات الهواتف الذكية لشركة «آبل» في الربع الثالث من العام الماضي 2020، وحصلت على حصة في السوق من شركة هواوي، التي طاولتها العقوبات الأميركية.

وفي ديسمبر/ كانون الأول الماضي، تجاوزت القيمة السوقية لشركة شاومي 100 مليار دولار، لكن الهجوم الأخير من قبل إدارة ترامب في أيامه الأخيرة سرعان ما أعادها إلى ما دون مستوى إدراجها عام 2018، بحسب بلومبيرغ. وأثارت العقوبات الأميركية ضد شاومي مخاوف المستثمرين، لأن عمليات الحظر السابقة ركزت على الشركات الصينية ذات العلاقات العسكرية والقيمة الاستراتيجية لنمو صناعة التكنولوجيا، وفق الإدارة الأميركية، وقالت شاومي إنها ليست مملوكة أو خاضعة لسيطرة الجيش الوطني.

متفرقات اقتصادية

تونس تلجأ لصندوق النقد... بشروط قاسية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

عادت تونس لتطرق أبواب صندوق النقد الدولي، في ظل ظروف اقتصادية ومالية عصيبة خلّفتها تداعيات جائحة فيروس كورونا، ما يرجح رضوخ الحكومة لشروط قاسية من قبل الصندوق، على حد وصف خبراء اقتصاد، مقابل الحصول على قرض يسد جزءاً من فجوة تمويل آخذة في الاتساع.

وخلال اجتماع، عقد مساء الجمعة الماضي عبر تقنية «فيديو كونفرانس»، اتفق رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي مع بعثة خبراء صندوق النقد الدولي على وضع برنامج إصلاح اقتصادي بغرض الحصول على تمويل جديد من الصندوق، وذلك بعد نهاية الاتفاق الموقع بين الجانبين الذي امتد منذ عام 2016 إلى 2020.

وبلغت قيمة القرض في البرنامج المنتهي 2,9 مليار دولار، إلا أن الحكومة لم تحصل سوى على 1,4 مليار دولار منه، بعد تعليق الاتفاق لأسباب سياسية تتعلق بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة عقب وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي في 2019، وأخرى تتعلّق بعدم تنفيذ الحكومة اشتراطات تعهدت بتنفيذها.

لكن مسؤولاً حكومياً قال في تصريحات لـ«العربي الجديد» إن «الحكومة بصدد ضبط برنامج إصلاح اقتصادي يختزل طريق التفاوض مع صندوق النقد ويُسهل الوصول إلى اتفاق».

وقال: «صندوق النقد الدولي سيكون الشريك المالي الأول لتونس في المرحلة القادمة»، مضيفاً أن الحكومة تخطط أيضاً للاستفادة من أسواق السندات الدولية بالحصول على نحو مليار يورو (2,4 مليار دولار).

وتابع: «الاقتراض من السوق الدولية أصبح أمراً حتمياً في 2021، بينما الصعوبة تكمن في ضمان حصول تونس على ثقة المستثمرين». ويمثل الاقتراض الجانب الأكبر من التمويل في موازنة 2021، وفق رصد لـ«العربي الجديد»، حيث تنوي الحكومة اقتراض حوالي 19,5 مليار دينار (7,22 مليارات دولار) من السوقين الداخلية والخارجية، بما يعادل 37% من إجمالي الموازنة التي صادق عليها البرلمان في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بقيمة 52,6 مليار دينار. ورجح الخبير المالي التونسي أرام بالحاج أن تكون المحادثات الجديدة مع صندوق النقد الدولي الأصعب من نوعها هذه المرة، بسبب عدم إيفاء الحكومات السابقة بالتزاماتها إزاء الصندوق. وتوقع بالحاج في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن «يفرض الصندوق على تونس شروطاً قاسية ومتابعة دقيقة لتنفيذها، حتى وإن كانت الحكومة حرة في تحديد أولوياتها».

وقال: «حضور صندوق النقد سيكون كبيراً في العديد من الملفات، ومن غير المستبعد تدخله في بعض السياسات العمومية، لا سيما المتعلقة بضغط كتلة الأجور وتقليص الدعم ومراجعة حصص الدولة في المؤسسات والمنشآت الحكومية، إلى جانب التدقيق في خطة الحكومة لفتح آفاق جديدة أمام المستثمرين، خاصة الأجانب، والإصلاح الجبائي والنقدي والمالي».

تدابير مواجهة كورونا تخيم على مدينة سوسة السياحية في تونس (الأناضول)

مصر نحو تصفية «الدلتا للأسمدة»

تستعد وزارة قطاع الأعمال المصرية لتصفية شركة «الدلتا للأسمدة»، إحدى قلاع صناعة الأسمدة التي تعمل منذ عام 1975

القاهرة ـ **منعم سداوي**

تواصل الحكومة المصرية تصفية شركات كبرى ظلت لعقود قاطرة تخصصاتها، فبعد تصفية شركة الحديد والصلب بعد نحو 67 عاماً من إنشائها، تستعد وزارة قطاع الأعمال لتصفية شركة «الدلتا للأسمدة»، إحدى قلاع صناعة الأسمدة التي تعمل منذ عام 1975، وفق مصادر مسؤولة في الشركة. وقالت المصادر لـ«العربي الجديد» إن الوزارة تبرر مساعيها نحو تصفية الشركة بالخسائر المتتالية لها، وأن المصنع يؤدي إلى تلوث البيئة، بينما تتجه الحكومة إلى بيع أصول الشركة الممتدة على ضفاف نهر النيل وتحويلها إلى مشروعات عقارية. وتقع شركة الدلتا للأسمدة على مساحة تصل إلى نحو 234 فدانا (983 ألف متر مربع) على ضفاف النيل في مدينة طلخا، إحدى مدن محافظة الدقهلية شمال العاصمة القاهرة. وقال مسؤول في الشركة إن مصنع الدلتا للأسمدة يحتاج إلى 150 مليون دولار لتطويره، إلا أن هناك تعمدا من جانب الحكومة لعدم التطوير، كما حدث لعدد من مصانع القطاع العام خلال الفترة الأخيرة، والتي جرى تصفيتها بغرض بيع أصولها، مشيرا إلى أن الشركة صدّرت خلال السنوات الثلاث الماضية منتجات بقيمة 100 مليون دولار، بخلاف مساهمتها في توفير الأسمدة لوزارة الزراعة بنحو 3 مليارات جنيه، وسداد مستحقات للغاز بـ 1,8 مليار جنيه. وأضاف أن «وزير قطاع الأعمال العام، هشام توفيق، بعد وزير تصفية الشركات» بدلا من تطويرها وتوفير فرص عمل جديدة. لكن الوزير قال، في تصريحات صحافية، إن الكثير من المصانع تعاني من التقادم وعدم الصيانة وسوء الإدارة، مشيرا إلى أن هناك مصانع عمرها أكثر من 40 عاما لكن مع الصيانة الدورية ما زالت تعمل بكامل طاقتها. ولفت إلى أن الجمعية العمومية للشركة وافقت أخيرا على نقل وحدات مصانع الدلتا للأسمدة إلى موقع الشركة في السويس (شرق)، مضيفا أن نقل الشركة سينتج عنه إتاحة أراضي المصنع البالغ مساحتها 215 فدانا بالإضافة إلى 19 فدانا أرض فضاء لإقامة مشروعات سكنية سيكون جزء كبير منها سكنا اجتماعيا بديلا للعشوائيات.

الحكومة تخطط لإقامة مشروعات عقارية على اراضي الشركة

وقال مصدر في النقابة العامة للكيماويات إن هناك ضغوطا شديدة على العمال من أجل تسوية حقوقهم والخروج للمعاش المبكر، لأن مصنع السويس سيكون خاضعاً للقطاع الخاص وليس للحكومة، مضيفا أن هناك تهديدات بالاعتقال لكل من تسول له نفسه التظاهر أو الاعتصام، وهو ما أدى إلى خوف العمال والتراجع عن أي احتجاجات. وكان رئيس مجلس إدارة الشركة، عبد الواحد الدسوقي، قد أرجع خسائر الشركة إلى توريد أسمدة مدعّمة إلى وزارة الزراعة بأقل من أسعار التكلفة الفعلية، مشيرا إلى أن الشركة تتحمل سنوياً نحو 160 مليون جنيه (10,25 ملايين دولار) من إجمالي فروق الأسعار فقط عن كميات الأسمدة المدعمة.

وأوضح أن وزارة الزراعة تحصل على الطن بسعر 2900 جنيه، بينما تتحمل الشركة نحو 3900 جنيه تكلفة كل طن يورد إلى الحكومة، كما أنها تتحمل أعباء أخرى أسقطتها في فخ الخسائر، منها فروق أسعار الغاز ورسم الصادرات على الأسمدة.

الغلاف

تمنح الحكومة الجزائرية في غضون أيام تراخيص استثنائية للمنقبين بهدف امتصاص جزء من البطالة المنتشرة في الجنوب الغني بحقول النفط، وبالتالي تجنب الاحتجاجات المعيشية، واستغلال الثروات الدفينة لتعويض التراجع الحاد في عائدات النفط. إلا أن شبابا من العاملين في التنقيب لا يغريهم بريق التراخيص المرتقبة، معتبرين أنها ستمنح لأعيان مناطقهم ورجال الأعمال، فضلا عن أن خضوعهم لاشتراطات حكومية يقلص المكاسب التي يجنونها من خلال التعامل مع شبكات عابرة للحدود

ذهب الجزائر: تنقيب عشوائي يتجاهل الإغراء الحكومي

متجر ذهب في الجزائر (Getty)

الجزائر ـ **حمزة كحال**

أحيت الحكومة الجزائرية مجدداً مجال التنقيب عن الذهب في المناطق الجنوبية أمام الشباب، بعد سنوات من الترد في تقنين هذا النشاط الذي ظل مُجرما لعقود، حيث قررت منح تراخيص استثنائية للمنقبين بهدف امتصاص جزء من البطالة المنتشرة بكثرة في الجنوب الغني بحقول النفط من جهة وبالتالي تجنب الاحتجاجات، وكذلك استغلال الثروات الدفينة لتعويض تراجع عائدات النفط. وظل التنقيب عن الذهب في الجنوب الجزائري بشكل خاص، من القضايا الشائكة، وذلك لاحتكار شبكات منظمة للتنقيب في المناطق الخالية، فيما تبقى المناطق الكبرى تحت سيطرة الدولة التي حولت المناطق المتواجد فيها الذهب بكثرة إلى مناطق عسكرية ممنوعة عن العامة من المواطنين، وذلك لحماية المعدن النفيس الذي تقوم شركة حكومية واحدة بالتنقيب عنه رسمياً وهي «إينور» تحت رقابة الجيش. ويقوم الجيش بشكل دوري باعتقال مجموعات من الشباب والمنقبين عن الذهب في مناطق الجنوب وعمق الصحراء، باستخدام تجهيزات تكنولوجية متطورة، في مقدمتها آلة الكشف عن المعادن والمطرقات الضاغطة والحفارات الصغيرة الموصولة بمولد كهربائي، الذي يستعمل أيضا للإضاءة كون أن العملية تتم ليلاً.

لكن الشغف المتزايد في الآونة الأخيرة من قبل الشباب، الذين يراودهم حلم الثراء في البلد الذي تعصف به أزمة اقتصادية، دفع الحكومة إلى الجنوح لإدخال بعض هؤلاء في المعادلة عبر منح تراخيص رسمية مطلع فبراير/ شباط المقبل، وفق تأكيدات رسمية. فقد كشف عبد الهادي الحاج جيلالي، مدير الاستغلال والإنتاج في وزارة المناجم الجزائرية لـ«العربي الجديد» أن التراخيص الأولى للتنقيب عن الذهب ستسلم مطلع فبراير/شباط القادم بغرض الاستغلال الحر وتخص محافظة تمنراست (جنوب)، أما التراخيص الثانية التي ستطرح في فترة لاحقة فستكون للاستغلال الصناعي، وذلك للقضاء على الاستغلال غير القانوني والتهريب، خاصة وأن نشاط التنقيب عن الذهب دون تراخيص يظل نشاطا غير قانوني».

وتحتل الجزائر المركز الثالث عربياً والـ 25 عالمياً في احتياطي الذهب، وفق تصنيف المجلس العالمي للذهب الصادر في عام 2017، حيث يقدر احتياطي الدولة بنحو 173 طناً بعد كل من السعودية ولبنان. وأضاف جيلالي: «الحكومة قررت تنظيم نشاط استخراج الذهب من خلال استمالة المنقبين غير الشرعيين للعمل في إطار القانون، ما يسمح بخلق فرص عمل واستغلال أمثل للثروات الباطنية النفيسة». وأشار إلى وضع دفتر أعباء (كراسة شروط) خلال العام الماضي، ينظم النشاط كما هو معمول به في الولايات المتحدة وأستراليا والعديد من الدول الأفريقية بشكل خاص، حيث يلزم المنقبين في التكتل داخل «تعاونيات»، بالإضافة إلى إلزامهم ببيع ما يتم استخراجه لشركة «إينور» الحكومية حصرياً، مع ضمان هامش ربح مغر للمنقبين. ولفت مدير الاستغلال والإنتاج في وزارة المناجم إلى أنه تم تحديد مناطق التنقيب في نحو 180 موقعاً باحتياطي 110 أطنان من الذهب الصافي، ستقسم على أكثر من 90 تعاونية أو شركة مصغرة وفق شروط حددها دفتر الأعباء. وتحول البحث والتنقيب عن الذهب في أقصى الجنوب الجزائري إلى هوس بالنسبة لآلاف المغامرين من أبناء المنطقة والقادمين من ولايات الشمال، بحثا عن الثراء السريع ومواجهة الفقر الذي ارتفعت معدلاته في البلاد خلال الفترة الأخيرة. وبعد اتصالات متعددة مع أعيان محافظة تمنراست الحدودية مع النيجر، وبعد موافقتهم، استطاعت «العربي الجديد» الوصول لبعض الشباب الناشط في مجال التنقيب عن الذهب، الذين سردوا تجربتهم في المجال وكيف يرون المساعي الحكومية الرامية لتنظيم نشاطهم.

وقال الشاب تيغريغ (اسم مستعار) إن «غالبية الشباب في المنطقة يعملون في مجال التنقيب عن الذهب كونه سريع الربح، ففي العادة يصل ما يتم بيعه في العملية الواحدة إلى ما بين ألف و1500 يورو، مع احتساب مصاريف التنقل والوقود والعتاد، لكن الأمر ليس باليسير فهناك مراهنة قد تنتهي بالموت في حال عدم وجود ذهب ونفاد المياه، وأحيانا يكون الجيش في المقابل». لكنه أضاف: «في الكثير من الأحيان ننجح في جمع كميات نبيعها إما لأشخاص في النيجر يُعيدون بيعها للشركات الفرنسية أو نبيعها لوسطاء داخل شركات النفط الناشطة هنا في الجزائر يحولونها للأجانب العاملين معهم، المهم أن تتم العملية في سرية مع تسليم واستلام فوري للذهب والمال»، مشيرا إلى أن عملية التنقيب تستغرق بين يوم إلى يومين وأحيانا 3 أيام، إذا كانت المساحة كبيرة ومجهولة.

ورغم المساعي الحكومية للسيطرة على التنقيب عبر تراخيص رسمية للراغبين في استخراج المعدن النفيس، إلا أن هناك من يشكك بجدوى التحرك الحكومي على اعتبار أن هذا التقنين سيساهم في تراجع العوائد الصافية للمنقبين، فضلاً عن أن من سيحصلون على تراخيص التنقيب سيكونون من رجال الأعمال وأعيان وليس شباب الجنوب. وقال «علي.ج» شاب منقب عن الذهب في تمنراست «ما قالته الحكومة حول مناجم الذهب يبقى كلاما على الورق، إلى اليوم لم نسمع بشروط العمل في مجال التنقيب ولا أين يتم وضع الملفات، بل سمعنا مؤخراً أن التراخيص سيتم منحها لرجال أعمال وأعيان نافذين في المنطقة، الذين استبقوا الأحداث وفتحوا تعاونيات دون علم شباب المنطقة الذين انقسموا بين حالم بمستقبل أفضل سيصطدم بالحقيقة قريباً، وبين كافر بكل ما تعرضه الحكومة للمنطقة لأنه سياسي أكثر منه لمصلحة الشباب في الجنوب الجزائري».

وأضاف الشاب لـ«العربي الجديد» أنه «تعود على العمل مع شباب آخرين يبيعون الذهب المستخرج بأسعار السوق، لماذا تفرض الحكومة علينا بيع الذهب لها بالأسعار التي تريدها، إذا كان الجهد والتعب نفسهما والمخاطر نفسها لماذا أبيع الذهب بأسعار منخفضة، أفضل إذن العمل خارج القانون». وتابع: «لعقود ونحن مهمشون في الجنوب والحكومة عودتنا على وعودها الكاذبة، واليوم بعد أن عجزت عن استغلال الذهب تريد أن نساعدها بعد نفاد أموال النفط».

وتحتكر شركة «إينور» الحكومية استخراج وإنتاج الذهب، وكانت تدير منجم «امسمسة» و«بتيراك» في تمنراست بالتعاون شركة أسترالية، قبل أن تغادر الشركة البلاد عام 2012 بعد نفاد الكميات المستخرجة من السطح وفق مصادر مطلعة. وكانت الحكومة الجزائرية قد قدرت عام 2018 ديون «إينور» بنحو 50 مليون يورو، ومنحتها قرضا استثماريا بقيمة 70 مليون يورو لإنعاش نشاطها. وتظهر موازنة الجزائر للعام الجاري عجزاً تاريخيا يفوق 22 مليار دولار، بما يعادل 13,57% من إجمالي الناتج المحلي، بينما ظل يتراوح منذ أزمة تهاوي أسعار النفط في 2014، بين 13 و17 مليار دولار، حيث تتوقع الحكومة إيرادات بنحو 43,31 مليار دولار في 2021، ونفقات بقيمة 65,95 مليار دولار. ولا تقتصر الضغوط المالية على تسجيل عجز في الموازنة التي صادق عليها البرلمان نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وإنما تتوقع الحكومة تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى أقل من 46,8 مليار دولار، من 56 ملياراً بنهاية 2020، تغطي 16,2 شهراً من الواردات.

وجاءت جائحة فيروس كورونا الجديد لتزيد الصعوبات الاقتصادية، لتهدد قوت ملايين الجزائريين، حيث قالت وزارة العمل والتشغيل الجزائرية في تقرير حديث إنه جرى إحصاء 200 ألف عامل من دون مداخيل مالية في الفترة الممتدة من مارس/آذار إلى نهاية أغسطس/ آب الماضي، و50 ألفا فقدوا عملهم نهائياً، و180 ألف عامل شهدت رواتبهم تأخراً بين شهرين وثلاثة أشهر، وهي أرقام تؤكد مصادر حكومية تضاعفها مرتين عند نهاية 2020.

وفي ظل هذه الظروف أضحى العمل غير الرسمي، لا سيما في مجال التنقيب عن الذهب، أكثر إغراءً للكثيرين، لا سيما في المناطق الجنوبية التي يقول قاطنوها إنهم يدفعون ثمن عقود من التهميش الحكومي. وبين الرؤية الحكومية وشكوك منقبين في الوعود الرسمية، رأى برلمانيون وخبراء أن المساعي الحكومية أقرب للفشل لعدم توفر عامل مهم، وهو «الثقة»، بين شباب الجنوب وبين الإدارة المركزية في الشمال الجزائري.

فحسب النائب البرلماني واحد أعيان تمنراست عبد القادر جباري فإن «الحكومة لم تراع الخصوصية والاستثناء الجزائري في نقلها لتجارب دول أخرى في مجال تنظيم نشاط التنقيب عن الذهب، فمقارنة بالسودان لا يوجد خوف لانفلات الوضع بسبب تواجد الجيش بكثرة، والذي حفف من تزيف الذهب نحو دول الجوار كالنيجر ومالي، لكن الإشكال يكمن في طبيعة تركيبة شبكات التنقيب عن الذهب التي أخذت أبعاداً خارج الجزائر تضم نيجيريين وسودانيين وحتى أوروبيين، يصعب إقناع شاب بسيط بترك العمل غير القانوني المربح مع الأجانب والتوجه لعمل قانوني قليل ربحا وبنفس الجهد، هذا لا يعقل».

وقال جباري لـ«العربي الجديد»: «نطالب الحكومة بمراجعة القانون المنظم للعملية، خاصة ما يتعلق بالتسعير حتى تكون الاستجابة واسعة من الشباب الذي يجد في المقابل أسعاراً مغرية بالسوق السوداء».

وتستهدف الخطط الحكومية إنتاج 240 كيلوغراما من المعدن الأصفر خلال العام الجاري 2021 و500 كيلوغرام في 2023.

ورأى الخبير الاقتصادي جمال نور الدين أن «الحكومة وقعت في عدة أخطاء أولها عدم التسويق لخطتها جيداً، فلا يمكن أن تكون التصريحات الرسمية في العاصمة أي على بعد 1800 كيلومتر من عين المكان، يجب أن تنتقل الحكومة ومؤسساتها إلى الجنوب لتتواصل مباشرة مع الشباب لاستمالتهم للانخراط في مساعيها، فالحكومة اليوم تدفع ثمن عقود من الوعود الواهية التي لم تف بها نحو سكان وشباب الجنوب المهمش باعتراف الحكومة نفسها، وبالتالي أول خطوة هي إعادة بناء الثقة بين الطرفين».

أما الخطوة الثانية، حسب نور الدين فهي «مراجعة دفتر الأعباء، بما يضمن عدم تدخل أصحاب المال والنفوذ لاحتكار تراخيص الاستغلال، وأيضا بمراجعة الأسعار التي يجب أن تكون مغرية للشباب». لكن وزير المناجم محمد عرقاب قال في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الجزائرية في وقت سابق من يناير/كانون الثاني الجاري، إن الخطة الحكومية للسماح للشباب بالتنقب عن الذهب مجدية اقتصاديا بالنسبة لهم، خاصة في ظل المؤشرات المتعلقة بحجم الاستخراج المتوقع وضوابط العمل في هذا المجال، مشيرا إلى أنه سيتم توسيع حقول التنقيب من ولايتي تمنراست والبيّزي، إلى ولايتي تندوف وأدرار جنوبي البلاد.

التنقيب عن الذهب يراود الكثير من شباب الجنوب الجزائري (Getty)

الجزائر تحتل المركز الثالث عربيا والـ25 عالميا في احتياطي الذهب

توسيع مناطق الاستخراج

تستهدف الحكومة إنتاج نحو 240 كيلوغراما من الذهب خلال العام الجاري 2021، عبر تراخيص التنقيب التي ستمنحها للشباب، اعتبارا من فبراير/ شباط المقبل، على ان تزيد الكميات الى 500 كيلوغرام في 2023، فيما يصل احتياطي الجزائر من المعدن النفيس إلى نحو 173 طنا، وفق تقديرات صادرة عن المجلس العالمي للذهب في 2017. ووفق تصريحات لوزير المناجم محمد عرقاب، الاسبوع الماضي، فان المؤشرات المتعلقة بحجم الاستخراج المتوقع وضوابط العمل في هذا المجال مجدية اقتصاديا للشباب الذين سيحصلون على تراخيص، لافتا الى انه سيتم توسيع حقول التنقيب في مناطق الجنوب.

مؤشرات الأسواق

«قطر للتنمية» يموّل 860 شركة

بلغ إجمالي التمويل الذي قدمه بنك قطر للتنمية، خلال العام الماضي، 7,31 مليارات ريال (مليارَي دولار)، بزيادة نسبتها 9% عن عام 2019. واستفادت من هذا التمويل 860 شركة، وفق بيان صادر عن البنك، أمس السبت. وذكر البنك، أن قيمة قروض الإسكان ارتفعت أيضاً إلى 25,2 مليار ريال، بزيادة 4% عن عام 2019. لافتا إلى استفادة أكثر من 34 ألف عميل من هذه القروض، بزيادة 2% عن العام السابق. ورغم تعثّر سلاسل التوريد في الأسواق الدولية في بداية جائحة فيروس كورونا، إلا أن البنك حقق نموا في مجال تمويل الصادرات، مشيرا إلى ارتفاع تمويل الصادرات بنسبة 18%.

انخفاض إنتاج المصافي في عُمان

انخفض إنتاج المصافي والصناعات البترولية في سلطنة عُمان بنهاية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بنسبة 7%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، وفق بيانات صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت، إلى انخفاض إنتاج وقود السيارات ممتاز (95 أوكتان) بنسبة 7%، مقارنة بنهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2019، ليصل إلى 11,57 مليون برميل، وبلغت مبيعاته 10,38 ملايين برميل، في حين بلغت صادراته 2,41 مليون برميل. كما انخفض إنتاج وقود السيارات العادي (91) بنهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2020 بنسبة 30%، مقارنة بنهاية الشهر ذاته من العام السابق، ليبلغ 8,8 ملايين برميل، فيما بلغت مبيعاته 7,14 ملايين برميل، ووصلت صادراته إلى نحو 3 ملايين برميل.

أميركا توسع العقوبات على معادن إيران

وسّعت الولايات المتحدة نطاق العقوبات على قطاع المعادن الإيراني، ليشمل 15 معدناً، مبررة ذلك بأنها تستخدم في برامج إيران النووية أو العسكرية أو الصواريخ البالستية. وقال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في بيان نشر على الموقع الإلكتروني للوزارة، مساء الجمعة، إن من ينقلون مثل هذه المواد عن عمد إلى إيران الآن سيخضعون للعقوبات. وفي مايو/أيار 2018، انسحبت واشنطن من الاتفاق النووي الموقع عام 2015، بين إيران ومجموعة «5+1» (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن+ ألمانيا)، وفرضت على طهران عقوبات اقتصادية. ونهاية سبتمبر/أيلول الماضي، وقّع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مرسوماً يجيز فرض «عقوبات اقتصادية شديدة بحق أي بلد أو شركة أو فرد يساهم في تقديم وبيع ونقل أسلحة تقليدية إلى إيران».